

منظمة التعاون الإسلامي

OIC/GA-IOFS/2016/SG.SP

كلمة

معالي السيد/ إياد أمين مدني
الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي

أمام الجلسة الافتتاحية
للجمعية العامة للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي

أستانة، جمهورية كازاخستان
21 رجب 1437 هـ (الموافق: 28 أبريل 2016)

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي السيد/كريم ماسيموف، رئيس وزراء جمهورية كازاخستان،

معالي السيد/أصيلزان ماميتبيكوف، وزير الزراعة بجمهورية كازاخستان،

أصحاب المعالي الوزراء ورؤساء الوفود الموقرين،

حضرات السيدات والسادة،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

إنه لشرف عظيم لي أن أخطب جمعكم الموقر هذا في هذه الجلسة التأسيسية للجمعية العامة للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي التي تنعقد في هذه المدينة المزدانة بلباس عصري والتي تشهد ازدهاراً متواصلاً. واسمحوا لي بأن أستهل كلمتي بتهنئة رئيس وحكومة كازاخستان على استضافة هذا الاجتماع، وبأن أعرب له عن امتناننا وعرفاننا لما حظي به أصحاب المعالي الوزراء والمشاركين كافة من حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة. ونحن نجتمع هنا لنشهد تدشين المؤسسة المتخصصة الجديدة لمنظمة التعاون الإسلامي، ألا وهي المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي.

ولا ريب أن افتتاح هذه المؤسسة المتخصصة الجديدة لمنظمة التعاون الإسلامي هو حدث تاريخي؛ إذ إنه يمثل معلماً بارزاً للجهود الجماعية التي نبذلها في سبيل رفع مستوى التعاون الاجتماعي والاقتصادي فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ويأتي هذا الإجراء متمماً، على نحو ملائم، لما نضطلع به من أنشطة مستمرة للتعاون في مجالات، من بينها تشجيع التجارة، والتمويل الإنمائي، والبحث والتطوير، والتعليم، والعلوم والتكنولوجيا، وتعميم أنشطة القطاع الخاص. ولا يمكن أن يأتي إنشاء هذه المؤسسة التنفيذية الجديدة في توقيت أفضل من هذا التوقيت الذي تتكبد فيه منظماتنا على الارتقاء بمستوى

التعاون فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، في القطاع الحيوي للزراعة والتنمية الريفية والأمن الغذائي.

والأهم من ذلك أن المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، ستتضم بعد هذه الخطوة التاريخية التي تتمثل في عقد الجلسة الافتتاحية للجمعية العامة، إلى المؤسسات الأخرى المتخصصة المنبثقة عن منظمة التعاون الإسلامي؛ مثل البنك الإسلامي للتنمية والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة. وتأتي هاتان المنظمتان الأخيرتان في صدارة مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي المتخصصة في تنفيذ مشروعاتنا التعاونية في مجالات التجارة، والاستثمار وتطوير البنى الأساسية، والتعليم، والعلوم والتكنولوجيا، والتنمية المستدامة. ولا شك أن المؤسسة الجديدة ستسعى إلى دمج الحلول الوطنية والإقليمية للتحديات الإنمائية التي تواجهها بلداننا، في الوقت الذي نعمل فيه على معالجة التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية بين الشرائح المختلفة من سكان منطقتنا.

لذلك، فإنه غني عن الذكر أن التحديات التي تطل شواهدنا على بلداننا في القطاع الزراعي تتساوى في أعدادها المضاعفة وجوانبها المتعددة؛ وهي تستلزم ترجمة قراراتنا السياسية إلى أفعال ملموسة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية من خلال تنفيذ برامج ومشروعات فعالة. وسيتعين تغيير المسار السلبي للوضع الحالي وما يستتبعه من أوجه قصور في صافي واردات الغذاء التي تعادل تقريباً كمية الغذاء المهدر أو التالف بسبب غياب آلية تتسم بالكفاءة في معالجة الغذاء، وذلك عبر آلية فعالة لمعالجة ما يتكبده القطاع من خسائر في مراحل ما بعد الحصاد وتشجيع التنمية الصناعية للأغذية الزراعية. ويؤدي ارتفاع مستوى الإنفاق بالعملة الأجنبية على واردات الغذاء إلى استعصاء تحرير الموارد اللازمة لإجراء التدخلات المرجوة في قطاعات حيوية أخرى، من بينها أمن الغذاء والتغذية، والتنمية الريفية، والتعليم، والصحة والمرافق الصحية. هذا بالإضافة إلى التحديات المتعلقة بتدخلات العمل الإنساني في قطاع الأمن الغذائي، نتيجةً للكُم الهائل من الأزمات الطبيعية والأزمات من صنع الإنسان التي تعاني منها منطقتنا.

سيدي الرئيس،

أصحاب المعالي والسعادة،

لا ريب أن تاريخ التعاون في منظمة التعاون الإسلامي في قطاع الأمن الغذائي يزخر بالقرارات المعنية بسياسات التعاون فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في هذا القطاع المهم. فقد اعتمدت الدورات الست للمؤتمرات الوزارية لمنظمة التعاون الإسلامي حول الأمن الغذائي والتنمية الزراعية سلسلة من القرارات المعنية بإنشاء احتياطات للأمن الغذائي، وإطار عمل تنفيذي للأمن الغذائي، وآلية للصناعات الغذائية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وهذا من بين قرارات أخرى. بيد أن هذه السياسات تقتضي منا إعداد أطر عمل تشغيلية ملائمة للقيام بما يلزم من بحوث، وبناء للقدرات، وجوانب تمويلية لهذه القرارات. ولا يساورني أي شك في هذا الصدد من أن هذه المؤسسة الجديدة سوف تسعى إلى تعزيز الإجراءات اللازمة لتنفيذ القرارات المختلفة التي اتخذتها منظمة التعاون الإسلامي فيما يتعلق بمجالات الزراعة، والتنمية الحضرية، والأمن الغذائي. ومن المتوقع أن تأتي أنشطة المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي معززة للبرامج القائمة على غرار ما نص عليه إعلان جدة من مشروعات مشتركة بالاستعانة بالكفاءات الفنية في كل من منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

ومن الأهمية بمكان، في هذا الظرف، أن أشيد بالقيادة الرشيدة والحكمة البالغة لفخامة الرئيس نور سلطان نزارباييف، رئيس جمهورية كازاخستان، لاقتراحه إنشاء هذه المؤسسة التنفيذية في كلمته التاريخية التي ألقاها أثناء الدورة الثامنة والثلاثين لمجلس وزراء الخارجية لمنظمة التعاون الإسلامي، التي انعقدت في أستانا، بجمهورية كازاخستان، في الفترة من 28 إلى 30 يونيو/حزيران 2011. كما لا يفوتني أن أثني أيضا على الدور الذي اضطلعت به كل

من الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية، والمؤسسات الأخرى التابعة للمنظمة، لما قدمته من دعم وتوجيه وإرشاد أسهم في صياغة نظام أساسي شامل ومبتكر للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي. ولا بد لي أن أخص بالذكر الاعتماد السخي الذي قدمه البنك الإسلامي للتنمية، والذي بلغت قيمته 300 ألف دولار أمريكي، من أجل ترسيخ هياكل هذه المؤسسة الجديدة المنبثقة عن منظمة التعاون الإسلامي.

ومما يثلج الصدر أن نلاحظ أن بعض المشاورات الأولية التي أجريت قبل انعقاد هذه الجلسة الافتتاحية قد سلطت الضوء على أهمية الانكباب على مشروعات من شأنها جني مكاسب سريعة تعوض العوائد التي لم تحققها مشروعات التعاون فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في السنوات الماضية. وينبغي أن يتضمن ذلك تنفيذ مشروعات للتمويل المتناهي الصغر في مجال الزراعة، وإجراء دراسة حول نظم الإنذار المبكر والنظم المعلوماتية حول الأغذية في الدول الأعضاء، وبرنامج حول تعزيز القدرات من أجل الحد من خسائر ما بعد الحصاد في الدول الأعضاء. وينبغي أن تسارع هذه الجمعية العمومية إلى العمل من أجل إصدار التوجيهات اللازمة للتنفيذ الفوري لهذه المشروعات.

سيدي الرئيس،

أصحاب المعالي والسعادة،

إننا إذ نهني أسرة منظمة التعاون الإسلامي على ميلاد هذه المؤسسة المتخصصة، لا بد وأن ندرك أن المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، شأنها في ذلك شأن المؤسسات المتخصصة الأخرى، سوف تنشئ علاقات للتعاون مع الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي ومؤسسات المنظمة المختلفة، وذلك من خلال الاجتماع التنسيقي السنوي للمؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي. إن توطيد أواصر التآزر بين الأجهزة التنفيذية المتنوعة للمنظمة أمر بالغ الأهمية، إذ من شأنه زيادة مستوى الفعالية، وتجنب الازدواجية، وتسريع وتيرة تحقيق الأهداف الرئيسية لمنظمة التعاون الإسلامي الواردة في الإعلانات الصادرة عن مختلف القمم، والقرارات الصادرة عن دورات مجلس وزراء الخارجية لمنظمة التعاون الإسلامي. وبدورها،

تبدي الأمانة العامة استعدادها التام للاستمرار في علاقات التعاون الوثيقة التي تربطها حالياً مع المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي في وقت نعمل فيه على توسيع نطاق الإنجازات في هذا القطاع الحيوي للتنمية الاجتماعية الاقتصادية.

في ختام كلمتي، اسمحوا لي أن استرعي انتباهكم لما نحن في صدد من عمل. إن التطبيق المؤقت للنظام الأساسي للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي يفترض مسبقاً أن كافة الدول التي وقّعت على النظام الأساسي للمنظمة سوف تحتاج إلى أن تسرع باتخاذ الإجراءات اللازمة للتصديق عليه. اسمحوا لي أيضاً أن أعتنم هذه المناسبة السعيدة لأهيب بالدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، الحاضرة في هذه الجلسة الافتتاحية بصفة مراقب، أن تنضم للنظام الأساسي لهذه المنظمة الهامة.

وفي الأخير، أتقدم بخالص التهاني القلبية لجميع أعضاء المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي على عقد هذا الحدث التاريخي، ويدي ممدودة لكل من ستنتخبه الجمعية العامة لتوجيه مسار الأنشطة التي ستضطلع بها المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي على مدى الفترة القادمة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.